"مونيتور" تدين قمع وغلق الانقلاب لصفحات فيس بوك

هيومن رايتس مونيتور :: HUMAN RIGHTS MONITOR
5 دقائق ·

الأمن الوطني يتابع ملاحقة رواد التواصل الاجتماعي ويمنعهم من التعبير عن آرائهم

في إطار حملاتها التعسفية تمكنت الأجهزة الأمنية من غلق 9 حسابات على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، عقب تقنين الإجراءات بسبب نشرهم ما ادعت وزارة الداخلية أنه "مشاركات تحريضية لارتكاب أعمال تخريبية ضد المؤسسات والمواطنين".

وأعلنت الوزارة أن ذلك يأتي في إطار الجهود الأمنية التي تبذلها كافة الأجهزة بوزارة الداخلية لمكافحة الجريمة بشتى صورها لاسيما الجرائم المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة ومتابعة الصفحات التحريضية على مواقع التواصل الإجتماعي المختلفة.

بالمخالفة للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.وتطالب بتوفير سبل الحماية لها ولأعضائها وتمكينهم من ممارسة وظائفهم ومهامهم بحرية تامة".

وتدين مُنظمة "هيومن رايتس مونيتور"، بدورها ازدياد وتيرة القمع الأمني نتيجة المُمارسات غير قانونية التي تنتهك حقوق المواطنين، كما تدعو المنظمة السلطات المصرية إلى الكف عن اللجوء إلى القوة ضد المواطنين وضمان حقهم في التعبير بحرية عن آرائهم، وفتح تحقيق مُستقل في الوقائع المذكورة والإفراج عن المُعتقلين.

الجمعة 6 يناير 2017 11:01 م

دانت منظمة "هيومن رايتس مونيتور" ازدياد وتيرة القمع الأمني نتيجة الممارسات غير القانونية التي ترتكبها سلطات الانقلاب وتنتهك حقوق المواطنين

ودعت المنظمة اليوم عبر صفحتها على فيس بوك، سلطات الانقلاب الكف عن اللجوء إلى القوة ضد المواطنين وضمان حقهم في التعبير بحرية عن آرائهم، والإفراج عن المعتقلين

كانت وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب قد أعلنت عن تمكنها من غلق 9 حسابات على موقع التواصل الاجتماعى فيس بوك، بزعم تحريضها على العنف وارتكاب أعمال ضد مؤسسات البلاد

وأكد مونيتور أن سلطات الانقلاب تخالف المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود وتطالب بتوفير سبل الحماية لها ولأعضائها وتمكينهم من ممارسة وظائفهم ومهامهم بحرية تامة".